ذ. لزعر امحمد

الجهة و الجهوية [1]

- التعريف بالجهة و الجهوية
- كرونولوجيا التقسيم الجهوي في المغرب
- من الجهوية الإدارية الى الجهوية المتقدمة
- الجهوية المتقدمة : مفهومها و مقوماتها
  دراسة بعض الجهات : فاس- مكناس و جهة الشرق

مفهوم الجهة: الجهة هي جزء من مجال أوسع ينفرد بمجموعة من الخصوصيات الطبيعية و البشرية تميزه عن المجالات المجاورة له. وتعني في مفهومها الواسع المنطقة او الناحية. وسياسيا تحتل موقعا وسطا بين المركز (الدولة) و الوحدات الترابية المحلية. و تتكون من مجموعة من الأقاليم و العمالات، و تتميز باستقلال مالي و معنوي، و تخضع لوصاية وزارة الداخلية. و تساهم الى جانب الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمجالها الترابي. يتعلق الأمر بحيز ترابي تتحكم فيه وتنظمه ميكانيزمات خاصة تخضع لمؤهلات الوسط الطبيعي وللتفاعلات الاقتصادية الوطنية والدولية ، وكذا للظروف السياسية والدولية.
ومن الناحية الوظيفية ، عادة ما تلصق بالجهة نعوت تعكس إلى حد ما طبيعتها، أو بعبارة أخرى مضمونها أو الجزء الغالب على وظيفتها ، مثل الجهة السياسية والجهة الصناعية والفلاحية والحضرية والطبيعية ....أي أن الجهة تعكس الأنشطة البشرية الممارسة في هذه الجهة أو تلك.
وقد عرف مفهوم الجهة تطورا مستمرا ، حيث يلاحظ المتتبع كيف أن هذا المفهوم الذي تأسس على المشاهد الطبيعية في القرن 19 على يد فيدال دولابلاش، صار متجاوزا في الوقت الراهن، حيث اصبح ويعتمد على دينامية المجالات في تحديد الجهات. و نفس الملاحظة تنطبق أيضا على المقاييس المعتمدة في تحيدها. ويتم تبرير عدم احترام خصوصية بعض المجالات في الرغبة في ادماج أوساط ضعيفة النمو في مجالات لها من المؤهلات و من الفرص يحتم ان تساهم في تنميتها، أي الاستفادة من مواردها في اطار تحقيق التضامن المجالي . دلك ان الجهة في نظر المهتمين بقضايا التنمية و بمعالجة الاختلالات الاجتماعية و المجالية التي تعرفها الدول. فهي الاطار الأمثل لبلورة استراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، مستندين في ذلك الى النجاح الذي حققته الدول التي تبنت سياسة الجهوية: إيطاليا سنة 1948، المانيا سنة 1949، اسبانيا سنة 1978، و فرنسا سنة 1982.
و في المغرب، لم تطرح مسالة الجهة و الجهوية، كإشكالية ملحة ضمن مخططات التنمية الى في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

[1] وزعت على الطلبة كل الوثائق المتعلقة بالدرس: الخرائط والبيبلغرافيا باللغتين العربية والفرنسية ، منذ الحصة الأولى

وقد تداخلت عدة عوامل طبيعية، و تاريخية، و اقتصادية وسياسية في رسم الهيكلة الترابية، كان لوزن بعض هده العناصر دورا حاسما في حصر عدد الجهات (7-16-12) و في رسم حدودها.
ويقف المتتبع لمسالة التقسيم الجهوي في المغرب، عند التغيرات التي عرفتها الهيكلة الترابية عبر الزمن، تعبيرا عن التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المغرب المستقل. تأتي هده التطورات بعدما استعصى على السياسات الاجتماعية و الاقتصادية المتبعة في البلد، الحد او التخفيف من الاختلالات العميقة و البنيوية التي يعاني منها التراب الوطني، سيما و ان العمل بالمخططات التنموية منذ الستينيات، لم تستطع إعادة التوازن المختل فيما بين الجهات.
و تبقى الجهة في المغرب شديدة الارتباط بالتطور الذي تعرفه الدولة و برغبتها المستمرة في تجديد و تطوير علاقتها بالمجال و المجتمع. فعملية تقسيم و إعادة تقسيم المجال ما هي في الواقع، الا انعكاس لرغبة الدولة في التأقلم و مسايرة التطورات المجتمعية، سعيا وراء تقديم إجابات ملائمة للتطورات المذكورة في مختلف تجلياتها. و يعتبر تطور الجهة من مجرد بناء اداري، – وظيفته التحكم في المجال – ، الى جماعة محلية – ترابية- تتمتع بالاستقلال المالي و المعنوي – ذات وظيفة تنموية ثم الانتقال الى الجهوية المتقدمة كألية تدبيرية للتنمية الترابية، خير شاهد على هذه التطورات .

اما **مفهوم الجهوية** يفيد معنيان: الأول: régionalisme او النزعة الإقليمية، تهم مجموعة او جماعة متماسكة و متضامنة فيما بينها ، تسعى الى تحقيق اهداف سياسية، دفاعية ، قد تتحول الى مطالب سياسية غايتها الاستقلال و تحصين الذات بالاعتماد على تعبئة الموارد الذاتية.

اما الثاني الجهوية Régionalisation، هي اطار ملائم لبلورة استراتيجية بديلة للتنمية اقتصادية و الاجتماعية المحلية و تنسيق مختلف التدخلات الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين و تطوير هوامش الحرية السياسية على المستوى الجهوي و المحلي. انها الية تدبيرية للترشيد و التنمية الترابية. بعبارة أخرى، هي نمط من التفكير و من التخطيط، قوامه الديمقراطية المحلية، كانعكاس لتعزيز لامركزية القرار و تصريف مقتضياته. يتعلق الامر بنظام لامركزي ديموقراطي يقوم على أساس تخويل الجهة مكانة متقدمة في التنظيم الإداري للدولة، تنظيم يمكن من الاستجابة لمتطلبات التنمية للحيز الترابي (تفعيل التنمية الاقتصادية الذاتية) بالاستناد الى تعبئة الموارد المحلية.

ان الجهوية هي رؤية و تصور جديدين لتدبير الحكامة الترابية، تعبر عن عصرنة الدولة، و تحديث اليات سيرها. وتعتبر في نظر المهتمين و الباحثين، مسالة ضرورية لتحقيق الانسجام بين عدة وحدات ترابية في اطار نوع من التكامل و التوازن عبر تغليب البعد التنموي الجهوي، و تشجيع المبادرات المحلية التي يحتمل ان يكون لها تأثير فعلي في تحسين ظروف عيش السكان.

الجهوية ، في الواقع، مفهوم حديث وليد المجتمعات الغربية، ارتبط بالتحولات السياسية و التكنلوجية و الحضارية التي شهدتها المجتمعات. فقد كان من بين نتائج هذه التحولات و التغيرات التي ارتبطت بها ظهور عدة قضايا و مشاكل و حاجيات جديدة لم يكن من السهل معالجتها مركزيا، الشيء الذي استدعى تبني الجهوية كخيار تدبيري لإيجاد مخرج لها.

و في المغرب، جاء تبني الجهوية بعد فشل هيمنة المقاربة الأمنية التي كانت تركز على مراقبة المجال الترابي بدل البحث عن خلق و تطوير شروط التنمية المحلية و المشاركة السياسية. و تعتبر سنة 2016، بداية التنزيل الفعلي للجهوية كخطوة أساسية لدعم الديموقراطية المحلية ، ومجلا لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية. و اعتبرت في نظر أصحاب القرار المخرج للمشكلة الوطنية، التي عمرت طويلا + 40 سنة

I - كرونولوجيا التقسيم الجهوي في المغرب

عرف التراب الوطني عدة تقسيمات على امتداد التاريخ كانت تمليها الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. فتقسيم التراب حاليا الى 12 جهة، سبقه في الواقع عدة تقسيمات (انظر الجدول) تباينت أهدافها والمعايير التي استندت اليها. للإشارة فان المفهوم السياسي للجهة حاليا ينبني على أسس و قواعد مغايرة عما كان عليه بناء الجهة في الماضي. هطا البناء الذي عكس الى حد كبير العلاقة التي نسجتها السلطة المركزية بالمجال و التي كانت تختلف من مرحلة الى أخرى.

مرحلة *ما قبل* الحماية:

يجمع المهتمون بالشأن الترابي المغربي على ان المغرب لم يعرف تقسيما جهويا قبل الحماية كما هو متعارف عليه في الوقت الحاضر، و انما كان يتميز بتنظيمات ترابية صغيرة، غير مضبوطة الحدود، تستمد أصولها من الخصوصيات القبلية و الجغرافية (الريف، سوس، الشاوية، ازمور، زعير، الحوز). بعبارة أخرى ان الجهوية خلال هذه المرحلة لم تكن مقننة على أسس تشريعية، بل كانت مجرد تنظيمات تعتمد على النزعة القبلية.

وقد عرف تاريخ المغرب صراعات قوية بين السلطة المركزية و سلطة القواد، الذين كانوا يستمدون قوتهم من قوة القبيلة. فعلى الرغم من ان السلطان هو الذي كان يعين القواد على راس القبائل و الباشوات و العمال على راس المدن، فان سلطته كانت تصطدم أحيانا، بقوة بعض القبائل. و في هذا الصدد ينبغي التذكير بصنفين من القبائل:

قبائل الجبال او ما كان يطلق عليها بقبائل السيبة- بلاد السيبة – و قبائل السهول – بلاد المخزن.

كانت الأولى: ترفض الاعتراف بالسلطة الزمنية للسلطان، لكنها تعترف بسلطته الروحية – الدينية- وكانت ترفض اداء الضرائب و تمتنع عن أداء الخدمة العسكرية. و كانت في صراع دائم مع المخزن – السلطة المركزية .

اما الثانية: - قبائل المخزن- قبائل السهول و الهضاب الأطلسية الجنوبية و الممرات و الطرق الكبيرة المؤدية الى وجدة و تافيلالت، فكانت خاضعة لسلطة المخزن – السلطة المركزية – تؤدي الضرائب و تلبي طلبات السلطان، بما في ذلك الخدمة العسكرية.

هذه الازدواجية الترابية - السيبة –المخزن ماهي في الواقع سوى انعكاس للعلاقات التي كانت تربط السلطة المركزية بالمجال، و التي اثرت في التنظيم الترابي للمغرب لاحقا.

فخلال القرن 19 تزايدت حدة الصراعات بين السلطة المركزية و سلطات القبائل مما أدى الى تزايد الضغط الأوروبي على المغرب و الذي اسفر عن تراجع النشاط التجاري للمدن الساحلية. في المقابل، عرفت المدن الداخلية (المدن السلطانية)، فاس – مكناس – مراكش ، دينامية ملموسة حيث أصبحت تؤثر بشكل واضح في المجالات التابعة لها، مؤسسة بذلك لعلاقات اقتصادية و سياسية و اجتماعية بين القبائل و المدن. وقد ساهمت هذه الأوضاع مجتمعة في تفكك مجالي تزايدت حدته على عهد الحماية.

-مرحلة الحماية :تقسيم التراب الوطني إلى مناطق عسكرية ومدنية

للتكير كان المغرب خلال الحماية مقسماإلى ثلاث مناطق نفوذ:

- منطقة النفوذ الدولي: طنجة ،

-منطقة الشمال والصحراء الجنوبية نحت النفوذ الاسباني،

-باقي التراب الوطني تحت النفوذ الاسباني.

كانت تطبق في كل منطقة من هذه المناطق الثلاث نظاما سياسيا وإداريا مختلفا عن المنطقة الأخرى. عرفت طنجة بنظام استعماري خاص بها ،نظام الإدارة الدولية .في حين نهجت فرنسا في المناطق التي كانت خاضعة لها سياسة استعمارية مطلقة. فقد عملت فرنسا على تقسيم المناطق التي سيطرت عليها إلى مناطق عسكرية وأخرى مدنية ، مستندة إلى معيار التنظيم القبلي ، رغبة منها في التفريق بين العرب والأمازيغ (سياسة فرق تسد) حتى يسهل عليها التحكم في السكان ، واستغلال ثروات البلاد . وهكذا ، في سنة 1923، قسمت المجال إلى ثلاثة أقاليم عسكرية وهي : فاس ،مكناس ومراكش، وأربعة أقاليم مدنية ، وهي: الرباط ،الشاوية ،الغرب ووجدة. ثم توالت التعديلات على هذا التقسيم خلال سنوات 1935،1926 و1940 . وفي سنة 1940 صار التقسيم عل الشكل التالي:

-ثلاثة أقاليم مدنية ، وهي الدار البيضاء ، الرباط ووجدة،

-أربعة أقاليم عسكرية وهي فاس ، مكناس ، مراكش وأكادير.

أثر هذا التنظيم بشكل مباشر في تغيير عادات وأعراف تنظيم التراب المغربي ، تجلى ذلك في تكوين بنية مركزية وإقليمية ومحلية ، الهدف منها ضبط ومراقبة تحركات السكان ، وبالتالي سهولة استغلال الخيرات . ويشكل قرار نقل العاصمة السياسية من فاس إلى الرباط وما تلى ذلك من تركيز المصالح الإدارية ، المتمثلة في إدارة الشؤون المدنية ومصلحة الاستعلامات وإدارة الاشغال العمومية والملاحة والبريد والتعليم والصحة ، نقطة تحول كبرى في نجاح المشروع الاستعماري الفرنسي ، الذي أفضى إلى تقسيم التراب الوطني إلى مغربين " مغرب نافع" و"مغرب غير نافع"، ما تزال جغرافية التنمية في المملكة تعاني من تداعياته إلى وقتنا الحاضر .للإشارة فإن 65 في المئة من الأنشطة الصناعية و60 في المئة من النشاط الاقتصادي ، قبيل الاستقلال كانت متركزة في المغرب النافع.

وفي الشمال ، نهجت إسبانيا نفس المنطق الذي تبنته فرنسا لإخضاع السكان والمجال ، حيث أحدثت أجهزة عسكرية وإدارية . فبعد المقاومة الريفية العنيفة 1919-1927 ، اضطرت إسبانيا إلى نهج طريقة جديدة عرفت بالسلمية ، حتى تتمكن من إخضاع سكان الشمال. وهكذا ، استطاعت نزع سلاح المقاومين نهائيا سنة 1930.ثم قامت بعد ذلك بتنظيم المنطقة سياسيا وإداريا، مستندا في ذلك إلى التقسيم القبلي ، نظرا للدور المحوري الذي كانت تلعبه القبيلة وما كانت تتمتع به من تنظيم داخلي محكم . وهكذا قسمت منطقة الشمال إلى خمس جهات ، تضم كل جهة عاصمة محلية تمتاز بخصائص إثنية (قبلية واقتصادية)، وهي كالآتي:

-الجهة الغربية ، وهي الجهة الأكثر غنى ،لهذا يطلق عليها بالمغرب النافع الاسباني ،وتشمل (أصيلا ، العرائش ،القصر الكبير).

-جهة جبالة وتضم العاصمة السياسية للمنطقة الخليفية(تطوان)

-جهة غمارة وعاصمتهاشفشاون،

-جهة الريف ، تتوسط منطقة الشمال وهي الأكثر فقرا ، عاصمتها مدينة الحسيمة ،

-جهة الكرت وهي من أكبر الجهات مساحة ، غنية بمواردها الباطنية وعاصمتها الناظور .

وقد سمحت السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها المراقب العام للجهة التي كانت تحت نفوذه من بسط السيطرة على القبائل والقضاء على تمردها . غير أن التركيز على الجانب الأمني والعسكري ، أثر سلبا على التنظيم الترابي والتنمية المجالية . وقد ساهمت الظروف السياسية الاسبانية الاستثنائية (الحرب الأهلية 1936-1939)، في تكريس هذا الواقع .تشهد على ذلك الإنجازات المحدودة للاستعمار الاسباني بالمنطقة الشمالية .هذه الإنجازات التي تكاد تقتصر على شق بعض الطرق والممرات وبناء مقاطع محدودة من خطوط السكك الحديدية والقيام بتجهيزات هيدروفلاحية بحوض اللوكوس ، فضلا عن استغلال الموارد البحرية والسطحية والباطنية.

عرف المغرب خلال النصف الأول من القرن 20، نظاما استعماريا ، ساهم بشكل كبير في إحداث تغيير ملموس على مستوى تدبير التراب .هذا التدبير الذي كان يحكمه ويوجهه الهاجس الأمني والعسكري .يتجلى ذلك من خلال تقسيم التراب الوطني إلى جهات عسكرية وأخرى مدنية ، وإخضاع التقسيم المذكور إلى تعديلات كلما دعت الظروف إلى ذلك ، فضلا عن تقسيم المدن إلى بلديات والبوادي إلى مراكز ودوائر يشرف عليها المراقب المدني الذي كانت تربطه علاقة مباشرة بقائد القبيلة .

وفي المنطقة الشمالية التي كانت خاضعة لإسبانيا ، كل جهة من الجهات الخمس كان يترأسها حاكم عام . وكانت السلطات اسبانية نمارس سلطة التسيير من خلال المندوبية السامية بتطوان ، بالاعتماد على أجهزتها الإدارية والسياسية المعتمدة على المراقبين والقياد والمدنيين والعسكريين.

- 3 مرحلة الاستقلال: من الإقليم كأداة للتنظيم الترابي الى الجهوية المتقدمة

3-1- 1961/1956 محدودية الأقاليم في مواجهة التفاوتات المجالية و الاجتماعية الموروثة.

ورث المغرب بعد الاستقلال مجالا جغرافي يطبعه التفاوت و التباين بين المناطق و الجهات التي رسمها الاستعمار. غير ان الظروف الداخلية بالمملكة الفتية، خلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال لم تكن تسمح بالانكباب على مواجهة الاختلالات الموروثة و التخلص من أطروحة المغرب النافع و المغرب الغير النافع التي تبناها المستعمر في تعامله مع المجال، باعتباره مجالا للتأطير الإداري و العسكري.

كان الهاجس الأساسي هو توحيد البلاد، و ضمان الاستقرار باعتباره مدخلا لإرساء أسس دولة حديثة تسمح بمباشرة الإشكالات التنموية. و هكذا راهنت على الاطار الإقليمي – تقسيم التراب الى أقاليم- كشكل من اشكال التدبير المجالي لتنفيذ توجهاتها الاقتصادية و الأمنية، رغبة منها في فرض هبة الدولة.

وقد صوحبت هده الاستراتيجية بتبني سياسة التخطيط المركزي حيث كانت السلطات المغربية تقوم بالإشراف و التدخل في تنفيد السياسات العمومية المقررة في المركز. سمح هذا التوجه بتثبيت السلطة السياسية و الإدارية للدولة كما يشهد على ذلك الغاء المناطق العسكرية و المدنية و استرجاع المناطق التي كانت تحت الإدارة الدولية او تحت الحماية الاسبانية. ويلاحظ المتتبع للهندسة الترابية في المغرب المستقل المبنية على الإقليم كاطار للتدبير الترابي، ان عدد الأقاليم و العمالات في تغير مستمر، تعبيرا عن التغيرات التي تفرضها المؤشرات السياسية والاقتصادية والديموغرافية. ففي سنة 1960 أحدثت الجماعات الحضرية والبلديات والمراكز المستقلة والجماعات القروية . وقد شكلت هذه الوحدات إلى جانب الإقليم أساس سياسة اللامركزية التي أخذ ينهجها المغرب . غير أن هذا التنظيم المجالي الإداري سرعان ما كشف عن قصوره في معالجة الاختلالات الموروثة، الشيء الذي دفع أصحاب القرار الى التفكير في تنظيم جديد يكون اكثر فعالية لمواجهة متطلبات التنمية و التخفيف من الفوارق الجهوية. و في هذا السياق صدر الظهير الشريف رقم 71/77 بتاريخ 16 يونيو 1971، المنظم للجهات الاقتصادية كأداة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3 – 2 التقسيم الجهوي لسنة 1971: نتائج متواضعة غلب عليها هاجس التدبير الترابي.

بعد الاقتناع بعدم قدرة الإقليم على تحقيق توازن مجالي و اقتصادي و اجتماعي، انصب الاهتمام على التقسيم الجهوي سعيا وراء تصحيح الاختلالات التي تطبع التراب الوطني.

وهكذا تم تقسيم التراب الوطني الى سبع جهات (انظر الخريطة المرفقة): الجهة الوسطى الشمالية – الجهة الوسطى الجنوبية – الجهة الشرقية – جهة تانسيفت – الجهة الشمالية الغربية و الجهة الجنوبية.

و من بين المعايير التي اعتمدت في تحديد الجهات نذكر: المعيار الديموغرافي و الطبيعي و البنيات التحتية و أهمية المراكز الحضرية (هيمنة القطب الحضري الرئيسي و الانفتاح على البحر)، بينما تم تغييب المعيار التاريخي والاجتماعي. فباستثناء الجهة الوسطى الجنوبية التي لا تتوفر على منفذ الى البحر، فان باقي الجهات تنفتح على الساحل. يتعلق الامر بجهات اقتصادية إدارية حيث اعتبرت الجهة في ظهير 1971، أداة للتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، تمكن من تجميع مقومات التنمية الاقتصادية و ضبط توزيع الموارد على مستوى الجهات و بالتالي برمجة المشاريع الاقتصادية و التوجهات الاستراتيجية للتنمية الترابية.

غير ان الواقع اثبت بان هذه التجربة لم تستطع احداث توازن مجالي بين جهات متفاوتة اقتصاديا و ديمغرافيا، بل ان الفوارق بين الجهات تزايدت حدتها لهذا لم يتردد احد الباحثين من نعت بعضها بالمغرب النافع و البعض الاخر بالمغرب غير النافع، تعبيرا عن التاجر الاقتصادي و الاجتماعي الذي راكمته. وعلى الرغم من احداث العديد من الهياكل والأدوات مثل (مديرية التنمية الجهوية و الصندوق الوطني الخاص بالتنمية الجهوية و التصميم التنموي للأعداد الجهوي) فضلا عن الامتيازات التي منحت للمستثمرين الراغبين في توظيف أموالهم بالجهات الضعيفة. الا ان مسلسل التنمية ظل متعثرا. و يفسر ذلك جزئيا بضعف سلطة الجهة التي لم تكن تتجاوز الدور الاستشاري و بطغيان الهاجس التأطيري والديموغرافي على التقطيع الترابي.

فعلى الرغم من الوعود التي قدمها المخططون المتمثلة في احتضان الجهات السبع للمشاريع الاقتصادية التي ستؤدي الى احداث دينامية سوسيو اقتصادية بالجهات، فان الوقائع اثبتت مع مرور الزمن، ان هذه التجربة لم تستطع احداث توازن مجالي و اجتماعي بين جهات متفاوتة اقتصاديا و اجتماعيا و ديموغرافيا. يتجلى ذلك من خلال استمرار تعميق الفوارق بين الجهات الغنية و الجهات الفقيرة الهامشية. فعلى المستوى الاقتصادي تزايدت الهوة بين الفئتين بشكل صارخ كما ان الفوارق بين المجالات القروية و المناطق الحضرية تزايدت حدتها أيضا، وهو ما دفع السكان الى الهجرة نحو المجالات الأكثر غنى بحثا عن ظروف عيش افضل و بلغة الأرقام كانت تحتكر جهتان (الوسطى و الشمالية الغربية) في تسعينيات القرن الماضي 48 في المئة من سكان المغرب 60 في المئة منهم حضريون، و تستقطبان اكبر نسبة من المهاجرين و تجذبان اكبر حجم من الاستثمارات العمومية. هذا فضلا عن هيمنتهما على اهم التجهيزات الأساسية (مطارات، مناطق صناعية، مؤسسات مالية و مؤسسات البحث...)

ولم تستطع الهياكل المحدثة من قبيل (مديرية التنمية الجهوية و التصميم التنموي للإعداد الجهوي و الصندوق الوطني الخاص بالتنمية الجهوية) و الإجراءات و التدابير المتخذة لتشجيع الاستثمار في الجهات الفقيرة، إعادة توزيع القطاعات الإنتاجية على باقي الجهات، بل إعادة تمركزها. يتجلى ذلك بوضوح من خلال التوزيع المجالي للشركات الخاضعة للضريبة التجارية ، حيث أظهرت المعطيات أن الجهتين الوسطى والشمالية الغربية ، احتكرتا لوحدهما 53في المئة من المؤسسات و 64في المئة من مناصب الشغل .

وهكذا لم تتمكن تجربة 1971 من الرفع من القدرة الاستقطابية للجهات الفقيرة و أصبح الجميع يتحدث عن فشلها باعتراف اعلى سلطة في البلاد. و يعود هذا الفشل في نظر المتتبعين الى الأسباب التالية:

- ضعف سلطة الجهة التي لم تكن تتجاوز الدور الاستشاري،
- هيمنة الهاجس التاطيري و طغيان المقاربة التقنية و الأمنية و الديموغرافياة،
- غياب سياسة اللاتمركز،
- غياب الاستقلال المالي و المعنوي للجهات، مما حولها الى مجرد بنيات شكلية تفتقر الى وسائل العمل،
- عدم ملائمة التقطيع حيث جمعت الجهة أحيانا بين مناطق غير متجانسة و غير متكاملة،
- الوزن القوي لسلطة الوصايا (وزارة الداخلية) الممثلة في الوالي او العامل، فضلا عن الانحرافات الإدارية و السلوكات البيروقراطية،
- قلة الموارد البشرية و ضعف كفاءتها.

اعاقت هذه العوامل مجتمعة تجربة 1971 التي ابانت عن حصيلة جد متواضعة بحيث لم تستطع استيعاب التغيرات و التحديات التي يواجهها المغرب. و في هذا السياق جاءت دعوة الملك الراحل الى تجنب الثغرات التي اعترت الجهة الاقتصادية لسنة 1971. تجسد ذلك في الخطاب الذي القاه امام المجلس الاستشاري للجهة الوسطى الشمالية بفاس يوم 10اكتوبر 1984 ، و الذي جاء فيه (فكرت ان اضع امام البرلمان مشروع قانون خاص بمجالس الجهات المغربية التي ستكون لها سلطاتها التشريعية و التنفيذية الخاصة بها، و تكون لها هيئة الموظفين... مضيفا، يجب ان تكون الجهة هي الناطقة و المبرمجة و المخططة و هي البانية) ،الهدف من هذا الخطاب تعبئة الجميع على المستوى الجهوي لمعالجة الفوارق المجالية و البحث عن خلق نوع من التوازن بين الجهات، سعيا وراء اخماد الحركات الاحتجاجية التي أصبحت مسرحا لها العديد من المناطق كانعكاس للاختلالات و التباينات بين الجهات. كما ان هاجس ادماج الأقاليم الجنوبية في النسيج الاقتصادي الوطني دفع في اتجاه تصور جديد للجهة نظرا للعلاقة الجدلية التي ربطت بين استرجاع الأقاليم الصحراوية و استقرار النظام السياسي. وهو ما أكده الخطاب الذي القاه امام أعضاء الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى سنة 1985 ..." حينما زرت اقاليمنا الصحراوية ...قلت آنذاك ان املي هو ان تطبع جهات المغرب كلها بطابع خصوصياتها دون ان يمس ذلك بالالتحام ولا بالوحدة .... وسنبدأ بالأقاليم الصحراوية، سنجعل منها جهة ، و سنعطيها الاسبقية على غيرها اخواتها بالمغرب".

أدى استفحال المشاكل الاجتماعية (السكن ، التعليم، الشغل) الى ضرورة إعادة النطر في تجربة 1971 التي شكلت انتكاسة حقيقية في مجال التنمية الجهوية، كما شكل هاجس ادماج الأقاليم الجنوبية في اطار السياسة الجهوية احد الأهداف الرئيسية للمحطات الجهوية الموالية.

3-3 تجربة 1997 : تعثر محو الفوارق بين الجهات

بعد الإقرار بفشل تجربة 1971 في التنمية الجهوية، تم اللجوء الى تجربة جديدة عسى ان تعطي دفعة قوية للنمية و تجاوز الاختلالات الاجتماعية و المجالية التي تطبع التراب الوطني. وقد سبقت هذه التجربة القيام ببعض الإصلاحات السياسية و الإدارية من ابرزها تعديل الدستور سنة 1992 الذي نص على ترقية الجهة الى جماعة محلية، ذات شخصية معنوية و استقلال مالي، الشيء الذي يمكنها من ان تصبح أداة رئيسية للتنمية و فضاء لممارسة الديموقراطية المحلية.

وقد تعزز هذا الاتجاه بالخطاب الملكي ل20 غشت سنة 1996 و الذي جاء فيه "... على ان تناط بالجهات ...مع مراعاة الاختصاصات المسندة الى الجماعات المحلية الأخرى العمالات و الأقاليم و الجماعات مهمة المساعدة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعة الجهوية "، مؤكدا على ان تطوير نظام الجهوية هو وحده الكفيل بادماج المناطق الصحراوية داخل النسيج الترابي و الاقتصادي الوطني، حيث ستعطى الاسبقية للمناطق المذكورة. و في هذا الاطار، دعم دستور 1996 من خلال ظهير 96 -47 ، الدور المحوري الذي ينبغي ان يلعبه المجلس الجهوي كاداة رئيسية في تسيير شؤون الجهة و في انجاز برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فقد اصبح المجلس الجهوي يتوفر على صلاحيات تقريرية بدل الدور الاستشاري الذي كان يلعبه خلال تجربة 1971. فهذا التحول الذي مس المجلس الجهوي والاختصاصات المخولة له سيسمح له معالجة قضايا الجهة و يقرر في التدابير الواجب اتخاذها لانعاش التنمية . بعبارة أخرى أصبحت الجهة اطارا جديدا للحياة السياسية و أداة للتنمية. فهي اطار وسط بين المستوى المحلي و الوطني. كما انها أصبحت تشكل قاعدة انتخابية حيث تتحكم في تشكيل البرلمان (3/5 مجلس المستشارين هم أعضاء الجهات) . و من شان هذا التطور تعزيز اللامركزية و إعطاء نفس جديد للتنمية من خلال تعبئة السكان و جميع الفاعلين المحليين في وقت تراجعت فيه الدولة عن التمويل الكلي للتنمية.

و هكذا تم تقسيم التراب الوطني سنة 1997 الى 16 الجهة (انظر الخريطة المرفقة)، اعتمادا على مجموعة من المعايير نذكر من بينها: المعيار التاريخي و البيئي و معيار الاندماج الوطني و الاقتصادي و معيار الاستقطاب الحضري والتكامل الطبيعي، فضلا عن البعد الاستراتيجي.

نظريا كان يراد من استحضار هذه العناصر في التوجهات الاستراتيجية خلق دينامية في الجهات و تجاوز الاختلالات المجالية الكبرى التي تطبع التراب الوطني جهويا و داخل الجهة الواحدة. لكن الواقع أظهر أن الرغبة في إخضاع المجال لضمان الاحتكار السياسي والتحكم الإداري ، هي التي حددت هذا التقسيم أكثر من الهاجس التنموي ومحاربة الاختلالات الجهوية . ولعل الانتقال من 7جهات إلى 16 جهة خير دليل على ذلك .

استنادا إلى المعايير المعتمدة صنفت الجهات إلى خمس مجموعات :

-1 المجموعة الأولى تتكون من وادي الذهب –الكويرة، جهة العيون بوجدور، الساقية الحمراء، جهة كلميم سمارة. استند في تحديدها الى ثلاثة مؤشرات تاريخية و بيئية، فضلا عن متطلبات الاندماج الوطني

2 – المجموعة الثانية و تضم 5 جهات و هي: جهة الغرب –شراردة – بني احسن ، جهة الشاوية ورديغة ، جهة مراكش-تنسيفت، جهة سوس – ماسة –درعة ، الجهة الشرقية. يغلب على هذه المجموعة الطابع الفلاحي و القروي باستثناء الجهة الشرقية التي تتميز بانتشار واسع للقطاع التجاري و الخدماتي.

3- المجموعة الثالثة تتكون من جهة الدار البيضاء الكبرى ، جهة الرباط – سلا –زمورزعير وهي امتداد للمغرب النافع الموروث عن فطرة الحماية. وقد اعتمد في تحديدها على التكامل الوظيفي و الاستقطاب الحضري.

4- المجموعة الرابعة وتضم جهة دكالة – عبدة ، جهة تادلة – ازيلال ، جهة مكناس – تافيلالت ، جهة فاس – بولمان . اخذ بعين الاعتبار في تحديدها البعد الأطلسي و الجبلي.

5- المجموعة الخامسة وتضم جهتان و هما جهة تازة- الحسيمة –تاونات ، و جهة طنجة- تطوان . استند في تحديدها الى برنامج تنمية أقاليم الشمال في افق تطوير بوابة المغرب نحو اروبا.

يظهر من خلال هذه المجموعات الخمس غنى و تنوع المجال المغربي. غير ان هذا التطور الذي حصل على مستوى التقطيع (الانتقال من 7 الى 16 الجهة) و الصلاحيات المخولة للمجالس الجهوية (الانتقال من الدور الاستشاري الى الدور التنفيذي) لم يتمكن من تصحيح و تجاوز الاختلالات بين الجهات و داخل نفس الجهة، لا سيما على مستوى التجهيزات و الاستفادة من الخدمات. وهوما يعني ان الفوارق الاجتماعية و المجالية و ما يترتب عنها من تباين مستويات التنمية البشرية،

ظلت مستمرة. لعل من ابرز تجلياتها استحواذ 3 جهات على 44 في المئة من الإنتاج الوطني. وهي الدار البيضاء،طنجة-تطوان ، الرباط-سلا-زمور زعير، بحصص تصل الى 21 في المئة، 9 في المئة و 14 في المئة على التوالي. ويتركز في هذه الجهات الثلاث 72 في المئة من الإنتاج الصناعي الوطني و 67 في المئة من اليد العاملة المشتغلة في القطاع الصناعي و يعود استمرار هذا التفاوت بين الجهات حسب المتتبعين الى عدة أسباب من ابرزها:

- ضعف الموارد المالية و البشرية للجهات،
- تفاوت اندماجها في النسيج الوطني و تباين مواردها،
- غياب سلطة تنفيذية خاصة بها (استمرار وصاية وزارة الداخلية، بحيث ان هذه الأخيرة هي المحددة و هي الموجهة و المنفذة) . فلا يمكن لأي قرار جهوي ان يرى النور اذا لم يؤشر عليه من طرف الولي او العامل،
- غياب معيار الاندماج الاجتماعي الذي يتشكل من خلال تراكمات ثقافية و عرقية المحفزة على التضامن. فلا يمكن الانتظار من جهات ضعيفة و مفككة ان تشهد اقلاعا تنمويا في ظل محدودية مواردها وضعف نخبها و تحكم سلطة الوصاية في قراراتها. فالجهة ظلت خادعة لمراقبة سلطة الوصاية التي تعتبر عمليا هي المسؤولة الفعلية عن تأطير و تدبير الجهة ، بدل المجالس المنتخبة و رؤساء الجهات. فلم يكن بمقدور هؤلاء اتخاذ القرارات و تطبيقها على ارض الواقع اذا لم تحظ بقبول سلطة الداخلية رغم ان المشرع حدد اختصاصات المجلس الجهوي والتي من من بينها:
- إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة فالمخطط الوطني للتنمية،
- إعداد التصميم الجهوي لتهيئة التراب وفقا للتوجهات والأهداف المعتمدة على المستوى الوطني ،
- القيام بالأعمال اللازمة لإنعاش الاستثمارات الخاصة و التشجيع على إنجازها ولا سيما اعداد مناطق صناعية و مناطق الأنشطة الاقتصادية،
- القيام بالأعمال الازمة لانعش التشغيل،
- انعاش مختلف الأنشطة الاجتماعية و الثقافية.

في الوقع، لم تحقق تجربة 1997 الأهداف التي جاءت من اجلها بحيث لم تشكل قطيعة فعلية مع تجربة 1971 نظرا لاستمرار هيمنة المقاربة الأمنية – السياسية –المركزية مما جعلها مثار انتقاد مختلف الأطراف. وكرد على هذه التطورات تدخلت الدولة لإدخال إصلاحات عليها ترجمت بالإعلان عن الجهوية المتقدمة.

***انظر تكملة الدرس –الجهوية المتقدمة